



العلاقات التركية اليونانية (١٩٣٠-١٩٤١)

د. حنا عزو بهنان

أستاذ مساعد/ رئيس قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية

المستخلص:

شهدت العلاقات بين الدولتين خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين تطبيعا بعد قطيعة استمرت عدة قرون، نظرا لاتباع قادة الدولتين سياسة خارجية تقوم على تسوية الخلافات فيما بينهما، والاستقرار والسلام ليس في منطقة البلقان فحسب بل العالم كله، وهذا ما تضمنته الاتفاقية المبرمة بينهما سنة ١٩٣٠، وكذلك حلف البلقان الذي شكل سنة ١٩٣٤ من قبل الدول الأربع (تركيا واليونان ويوغسلافيا ورومانيا). ووصلت العلاقات بين الدولتين ذروتها من خلال إبرامهما تحالف عسكري سنة ١٩٣٨. واستمرت العلاقات السياسية لا بل الاقتصادية أيضا بالتحسن رغم تفكك حلف البلقان سنة ١٩٤١.

مقدمة

سيطرت الدولة العثمانية من خلال توسعها في جنوب شرق أوروبا خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر على منطقة البلقان التي كانت تضم شعوباً متعددة أهمها الصرب والألبان والبلغار والرومان واليونان، وأطلق العثمانيون على تلك المنطقة ((روميلي))^(١).

ونظراً لتأثر هذه الشعوب بمبادئ الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ وانتشار الوعي القومي في أوروبا في القرن التاسع عشر ظهرت بينهم حركات انفصالية ويأتي في مقدمتهم اليونانيين الذين استغلوا فرصة تدخل الدول الأوربية لتجزئة الدولة العثمانية، وضعف السلطة المركزية العثمانية والحرب



الروسية-العثمانية (١٨٠٦-١٨١٢) التي أنهكت الدولة العثمانية، إذ أعلنوا ثورتهم سنة ١٨٢١ والتي استمرت حتى سنة ١٨٣٢، تلك الثورة التي حظيت بدعم من الدول الأوربية، ولا سيما روسيا القيصرية وبريطانيا وفرنسا، وعلى أثره حصلت اليونان على استقلالها سنة ١٨٣٢^(٢). لا بل أن الفرصة أصبحت مؤاتية لها للمطالبة بالأراضي التي استولت عليها الدولة العثمانية سابقاً، نظراً لما توصلت إليه الأطراف المشاركة في مؤتمر برلين (١٣ حزيران-١٣ تموز ١٨٧٨)^(٣). فقد طالبت اليونان بالولايات العثمانية الواقعة على حدودها الشمالية وجزيرة كريت. ووافق المشاركون على هذه المطالب. وفي سبيل تحقيق اليونان غايتها المنشودة دعمت سكان الجزيرة بالمال والسلاح والمتطوعين، مما أدى إلى نشوب حرب مع الدولة العثمانية سنة ١٨٩٧ حققت الأخيرة فيها انتصاراً على اليونان، لكن تدخل الدول الأوربية أدى إلى حصول تلك الجزيرة على الحكم الذاتي وإرجاع جزيرة تسالي Thessaly وأجزاء من جزيرة إيبروس Epirus التي كانت ضمنها اليونان سنة ١٨٨١، إلى الدولة العثمانية^(٤).

استغلت دول البلقان الأربع: بلغاريا واليونان وصربيا والجبل الأسود فرصة اندحار الدولة العثمانية في حربها مع إيطاليا (١٩١١-١٩١٢)، ونشوب الثورة الألبانية سنة ١٩١٢ ضد الدولة العثمانية لتعلن عن قيام اتحاد فيما بينها عن طريق سلسلة من الاتفاقيات أبرمت خلال (آذار-تموز ١٩١٢). وطالبت الدولة العثمانية بمنح الحكم الذاتي لولاية مقدونيا. ووضع مشروع لإدارة الولايات العثمانية في أوربا طبقاً لما ورد في المادة (٢٣) من معاهدة برلين في تموز ١٨٧٨، لكن الدولة العثمانية رفضت تلك



المطالب^(٥). وهكذا قامت الحرب البلقانية الأولى في تشرين الأول ١٩١٢. وحققت دول الاتحاد انتصارات ساحقة على الدولة العثمانية، منها وصول اليونانيين إلى بحر مرمرة، والصربيين إلى بحر الأدرياتيك^(٦). وتجددت الحرب ثانية رغم الهدنة التي توصل إليها الطرفان والتي استمرت منذ (٣ كانون الثاني وحتى ٣ شباط ١٩١٣) وأخضع الاتحاد البلقاني المزيد من الممتلكات العثمانية، لكنه أجبر على التراجع فيما بعد بسبب ضغوط بريطانيا وفرنسا ومن ثم عقد معاهدة لندن في ٣٠ أيار من السنة نفسها مع الدولة العثمانية. وتقرر بموجبها ضم اليونان جزيرة كريت^(٧).

وعلى أثر دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول الوسط (ألمانيا، بلغاريا، إمبراطورية النمسا- المجر) انضمت اليونان إلى جانب دول الوفاق (بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية) في تموز ١٩١٧ لتضمن ضم بعض الأجزاء الغربية من الأناضول. وفعلاً تحقق ذلك عندما احتلت قواتها أزمير في ١٥ أيار ١٩١٩. ورافق دخولها أعمال قتل وسرقة وإشعال الحرائق في المباني من قبل السكان اليونانيين في المدينة^(٨). وبعد احتلال القوات اليونانية لأزمير تحدث فنزيلوس Venizelos رئيس وزراء اليونان عن أمن بلاده ومما قاله بهذا الصدد: "يجب ان يتم رمي الاتراك إلى داخل هضبة الاناضول، وان بلادهم يجب ان يتم تقسيمها"^(٩)، مما ولد ردود أفعال قوية من جانب السكان المحليين وبالتالي ولادة حركة وطنية في البلاد بقيادة مصطفى كمال {أتاتورك} أخذت على عاتقها مهمة تحرير البلاد من قوات الاحتلال الأجنبي. ومن خلال المعارك التي خاضتها قوات الحركة الكمالية خلال (كانون الثاني ١٩٢١ - أيلول ١٩٢٢) حققت



الانتصار تلو الآخر على القوات اليونانية التي كانت استولت على المناطق الوسطى والغربية من الأناضول وأجبرتها على مغادرة تلك المناطق^(١٠). وأعقب تلك الانتصارات العسكرية التركية نصراً دبلوماسياً في مؤتمر لوزان (تشرين الأول ١٩٢٢ - تموز ١٩٢٣) بسويسرا الذي دعيت إليه الحكومة الكمالية، وحسمت فيه عدة قضايا. وفيما يتعلق بالجانبين التركي واليوناني فقد رسمت الحدود بين دولتيهما، وحسمت مشكلة الجزر في بحر إيجه^(١١). وشكلت لجنة مشتركة تتولى مهمة تبادل الأقليات اليونانية في تركيا والأقليات التركية في اليونان، لكن تلك اللجنة لم تتجح في المهمة التي كلفت بها، نظراً للمشاكل التي اعترضت طريقها والمتعلقة بالأشخاص المشمولين بذلك التبادل وممتلكاتهم وانتهاك اتفاقيات تبادل السكان التي توصل إليها الطرفان في مؤتمر لوزان. وهكذا توترت العلاقات بين الدولتين^(١٢). ومما زاد من توترها إبعاد البطريرك اليوناني قسطنطين من استانبول سنة ١٩٢٥ من قبل الحكومة التركية باعتباره من الأشخاص الذين يشملهم التبادل^(١٣) واختير بدلاً منه فاسيل جيورجيوس Vasil Georgiades^(١٤). وعلى أثر ذلك قدمت الحكومة اليونانية لنظيرتها التركية احتجاجاً شديد اللمحة^(١٥). وكذلك قيام تركيا بإصلاح السفينة الحربية ياووز سليم Yauuz Selim، ورداً على ذلك حاولت اليونان الحصول على سفينة حربية ألمانية كبيرة تسمى سلاميس^(١٦) Salamis.

ورغم ذلك كله فإن ما توصل إليه الجانبان التركي واليوناني سنة ١٩٣٠ وما بعدها مثل بداية صفحة جديدة في العلاقات بين الدولتين رغم العداء الذي أستمّر بينهما عدة قرون.



الاتفاقية التركية-اليونانية (١٠ حزيران ١٩٣٠):

لم تمنع القضايا غير المحسومة، وبخاصة قضية تبادل السكان بين الدولتين، من البحث عن سبيل لإقامة علاقات طبيعية بينهما. ففي صيف ١٩٢٥ أُقيمت علاقات دبلوماسية بينهما وعلى أثرها تم تبادل السفراء، حيث أرسلت الحكومة التركية جواد بك وهو أول سفير تركي يصل إلى أثينا^(١٧). ومما زاد من تقارب الدولتين فيما بعد الرغبات الصادقة والنوايا الحسنة للحكومتين التركية واليونانية، إذ أدرك مصطفى كمال خطر بنيتو موسوليني منذ تسنمه السلطة في إيطاليا ١٩٢٢ بتجديده المطامع الإيطالية في شرقي البحر المتوسط أي في غرب وجنوب غرب تركيا، وجعل هذا البحر (بحيرة إيطالية)^(١٨). كما رفع مصطفى كمال شعاراً (السلام في الوطن، السلام في العالم)^(١٩). وأنتهج سياسة إقليمية فحواها أنه يمكن التغلب على العراقيل التي تحول دون إقامة علاقات طبيعية مع بعض دول الجوار، ولا سيما اليونان^(٢٠).

ومن خلال الخطاب الذي ألقاه عصمت باشا {إينونو} Inonu رئيس وزراء تركيا في ١٣ أيلول ١٩٢٨ في ولاية ملاطيا Malatya تطرق إلى موضوع العلاقات التركية-اليونانية وأشار إلى أنه ليس هناك موضوع يحمل في طياته خاصية سياسية أو أساسية تشير إلى وجود عقدة دائمية في العلاقات ما بين الدولتين. وبالنسبة لمشكلة تبادل السكان والتعويضات فإنه يمكن التوصل إلى حل مناسب لها في حال وجود نية صادقة من قبل الطرفين ذات العلاقة. وأكد بأنه تلمس هذا الشيء من خلال الخطابات الأخيرة لفنزيلوس والتي تشير إلى رغبته في حل المسائل المعلقة بشكل فعلي



وجدي^(٢١). ومما قاله فنزيلوس بهذا الصدد أمام البرلمان اليوناني مثلاً بأن ((الصدقة مع (تركيا القوية) سوف توفر الأساس الأنسب بالنسبة إلى الأمن اليوناني))^(٢٢).

ومما ساعد على تقارب الدولتين إدراكهما خطر نوايا الحكومة البلغارية بعدم الاعتراف بمعاهدات السلام التي أبرمت بعد الحرب العالمية الأولى، وبخاصة معاهدة نويي Neuilly^(٢٣)، في تشرين الثاني ١٩١٩ التي على أثرها خسرت بلغاريا أجزاء من أراضيها لصالح تركيا واليونان ويوغسلافيا ورومانيا، وطالبت بإعادة النظر في بنودها بهدف حصولها على منفذ إلى بحر إيجة عبر ترافيا الشرقية^(٢٤).

واستناداً إلى ذلك أدرك مصطفى كمال وفنزيلوس ضرورة إقامة علاقات ودية بين دولتيهما. ففي ٢٨ آب و ٢١ أيلول ١٩٢٩ تبادلت دولتيهما المذكرات بشأن الموضوع نفسه. وأثناء الزيارة التي قام بها فنزيلوس إلى تشيكوسلوفاكيا التقى بالسفير التركي في براغ في تشرين الأول من تلك السنة وأكد أن باستطاعة كل من تركيا واليونان التغلب على الخلافات القائمة بينهما بالطرق السلمية أي باللجوء إلى التحكيم التي تعد الوسيلة الأفضل لإيجاد حل لمشكلة تبادل السكان والتعويضات التي منعت كلتا الدولتين من أن تحتلا موقعهما الملائم على الساحة الأوروبية^(٢٥).

شهدت الدولتان بعد ذلك التاريخ تبادل الزيارات بهدف التوصل إلى المصالحة المنشودة. ففي تشرين الثاني وصل سبايروس بوليكرونيايس Polychroniadis Spyros وزير خارجية اليونان إلى أنقرة وأشار إلى قرب توصل الجانبين إلى اتفاق مشترك، نظراً لقناعة الجانب التركي في



جدية روح المصالحة التي أبدأها فنزيلوس، وما سيتمخض عنها من فوائد من خلال تطبيع العلاقات مع اليونان^(٢٦). كما وصل إلى أثينا في كانون الأول ١٩٢٩ وفد تركي برئاسة سادات زكي Sedat Zeki، وألتقى بـ (زاييميس) Zaimis الرئيس اليوناني الذي أبلغه عن أمله بأن المفاوضات الجارية بين الممثلين الأتراك واليونانيين ستقود في النهاية إلى حل ناجح لتلك الخلافات بين البلدين^(٢٧).

وفي الخطاب الذي ألقاه فنزيلوس في ١٠ شباط ١٩٣٠ في البرلمان اليوناني أكد على أن اليونان مصممة على تجاوز خلافاتها مع تركيا وإقامة سلام مع العالم عامة ومع تركيا خاصة، كون الدولتان لم يعد لديهما نوايا ومخططات في التوسع أو التسابق البحري^(٢٨). وأكد بأن اليونان ستبقى صادقة في التزاماتها تجاه المعاهدات المبرمة بعد الحرب العالمية الأولى على اعتبار أن اليونان كانت طرفاً في تلك الحرب وأوضح أن تركيا دولة محبة للسلام، وأنه لا يتوقع من تركيا شن إي هجوم على اليونان مستقبلاً^(٢٩). وأشار في نهاية خطابه إلى التطور الحاصل في المفاوضات التركية-اليونانية الأخيرة، والتي ستؤول إلى نتيجة موفقة، وبخاصة في قضية تبادل السكان والتعويضات^(٣٠).

ورغم استمرار المفاوضات بينهما فإن تلك القضية لم تحسم إلا في ١٠ حزيران ١٩٣٠ بموجب اتفاقية أنقرة، حيث تقرر أن تقوم الحكومة اليونانية بدفع تعويضات مالية قدرها ٤٢٥ ألف جنيه إسترليني للأتراك الذين تخلوا عن ممتلكاتهم في اليونان والذين قدر عددهم ٣٠٠ ألف شخص، في حين قدر عدد اليونانيين الذين غادروا تركيا ١,٢٠٠ ألف شخص، علماً أن



ممتلكات الأتراك تألفت من العقارات الكبرى في حين كانت معظم ممتلكات اليونانيين من المواد المنقولة والقروض والأموال، وكان من المستحيل إثباتها والتأكد من صحتها بسبب التدمير والتلف الذي أصابها جراء حرب الاستقلال التركية (١٩٢٠-١٩٢٢)^(٣١). أما الأشخاص الذين استثنوا من عملية التبادل أي الأتراك المقيمين في تراقيا الغربية وكذلك اليونانيين المقيمين في استانبول فعّدوا أشخاصاً (مقيمين) بغض النظر عن تاريخ وصولهم إلى المنطقتين المذكورتين وكذلك المنطقة التي ولدوا فيها^(٣٢).

وأثناء احتفالية التوقيع على الاتفاقية ألقى توفيق رشدي آراس Tefvik Rustu Aras وزير خارجية تركيا (١٩٢٥-١٩٣٨) كلمة أعتف فيها بإسهامات فنزيلوس وعصمت باشا اللذين وضعوا الأسس لتفاهم تام ومخلص بين بلديهما في مؤتمر لوزان. وأضاف بأن ما تم التوصل إليه يمثل بداية عهد جديد في العلاقات التركية-اليونانية. وإن الشعبين (التركي واليوناني) يمكن أن ينظرا إلى المستقبل وكلمهم ثقة. وأكد أن العلاقات الودية بين تركيا واليونان ستضمن السلام والاستقرار ليس فقط في منطقة البلقان وشرقي البحر المتوسط لا بل أيضاً في كل أنحاء أوروبا^(٣٣).

وبهذه المناسبة أرسل عصمت باشا رئيس وزراء تركيا برقية إلى نظيره اليوناني فنزيلوس أعرب فيها عن امتنانه من إقامة العلاقات الحميمة من جديد بين دولتيهما، ووجه إليه دعوة رسمية لزيارة تركيا. وأوضح فنزيلوس بدوره من خلال الرسالة التي بعثها إلى عصمت باشا بأن الاتفاقية تمثل بداية عهد جديد في الشرق الأدنى^(٣٤).



ورغم أنها كانت مثار جدل ونقاش حاد في بادئ الأمر سواء في المجلس الوطني التركي الكبير أو البرلمان اليوناني، لكن تمت المصادقة عليها وبأغلبية ساحقة في الشهر نفسه^(٣٥). وهكذا فإن هذه الاتفاقية حسمت نهائياً الخلافات الرئيسية في معاهدة لوزان والتي دامت سبع سنوات وفتحت صفحة جديدة في العلاقات بين الدولتين الجارتين وعلى أثرها تم تبادل الزيارات بينهما وبأعلى المستويات. ففي ضوء الدعوة التي وجهها عصمت باشا فقد زار فنزيلوس كل من استانبول وأنقرة خلال (٢٧-٣١ تشرين الأول ١٩٣٠) وأستقبل بحفاوة من كبار المسؤولين الأتراك وفي مقدمتهم عصمت باشا وكذلك الشعب التركي^(٣٦). وتمخض عن هذه الزيارة التوقيع على ثلاث اتفاقيات، أولهما: تتعلق بالصدقة والحياد والتحكيم، وثانيهما: تخص تحديد القوات البحرية بشكل متساوٍ، وثالثهما: تتناول شؤون الاستيطان والتجارة والملاحة^(٣٧). كما أكد الجانبان من جديد على التزامهما بـ ((الوضع الراهن)) من الناحية الإقليمية^(٣٨). ورداً على هذه الزيارة زار عصمت باشا وآراس أثينا في تشرين الأول ١٩٣١ بهدف إظهار العلاقة الحميمة التي تربط تركيا باليونان. وأثناء لقائه بفنزيلوس تم تبادل الوثائق المصدقة الخاصة باتفاقية تشرين الأول ١٩٣٠ المبرمة في أنقرة^(٣٩).

يتضح مما سبق أن ما توصلت إليه الدولتان (التركية واليونانية) سنة ١٩٣٠ التي حسمت الخلافات القائمة بينهما وما أعقبها من اتفاقيات ثنائية مثلت بداية لسياسة تركية فعالة في بلاد البلقان، وبتعبير آخر إنها فتحت الطريق لحلف بلقاني.



حلف البلقان (٩ شباط ١٩٣٤):

كان مصطفى كمال باشا يردد دائماً بعد قيام الجمهورية التركية بأن أي إتحاد فيدرالي بلقاني يجب أن يمثل الهدف الأسمى للسياسة الخارجية التركية. وكان يطمح قيام إتحاد قوي في جنوب شرق أوروبا يهدف إلى توازن القوى في أوروبا، وصد أي هجوم قد تتعرض له دول البلقان بين آونة وأخرى سواء كان من جانب إيطاليا أو ألمانيا أو الإتحاد السوفيتي في حالة وقوع حرب محتملة^(٤٠).

واستناداً على ذلك قام مصطفى كمال باشا منذ منتصف العشرينات من القرن العشرين بجهود كبيرة من أجل وحدة البلقان، لكن تلك الجهود لم تفلح بسبب الخلافات التي كانت قائمة بين دول البلقان نفسها، وبخاصة اليونان مع كل من تركيا وبلغاريا ورومانيا مع يوغسلافيا^(٤١). وحاولت أطرافاً خارجية إيجاد نوع من التحالف مع دول البلقان سنة ١٩٢٨، منها محاولات إيطاليا في تحقيق حلف ثلاثي الأطراف مع تركيا واليونان، لكنها فشلت في تحقيق ذلك، وعقدت معاهدات ثنائية الأطراف مع كلتا الدولتين في السنة نفسها^(٤٢). إلا أن التطورات اللاحقة والتي أسفرت عن التقارب التركي-اليوناني إثر تغيير فنزيلوس رئيس وزراء اليونان سياسته السابقة تجاه جارتها تركيا، أدت إلى استجابته أولاً لدعوة مصطفى كمال في قيام تحالف مع دول البلقان وأعقبه الدول البلقانية الأخرى. واستهدف مصطفى كمال من وراء ذلك المحافظة على ((الوضع الراهن)) في منطقة البلقان وتشكيل قوة بلقانية تقف بوجه أي عدوان خارجي قد تتعرض له تلك الدول. وهكذا عقد أول مؤتمر بلقاني غير رسمي في أثينا في تشرين الأول ١٩٣٠



ضم كل من تركيا واليونان وبلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا وألبانيا. وظهرت الخلافات بين تلك الدول منذ الوهلة الأولى بسبب مطالبة بلغاريا بإعادة النظر في ((الوضع الراهن)) ومشكلة الأقليات. ودعا المؤتمر إلى طي صفحة الماضي، لكن دون جدوى^(٤٣). ورغم عقد سلسلة أخرى من المؤتمرات البلقانية غير الرسمية لاحقاً أي في استانبول في تشرين الأول ١٩٣١، وفي بوخارست في تشرين الثاني ١٩٣٢، وتخللها نشاطات دبلوماسية بين تلك الدول، وبخاصة تركيا واليونان قبل انعقاد المؤتمر البلقاني الرابع في تشرين الثاني ١٩٣٣ في اليونان في سبيل التعاون المشترك فيما بينهم ونبذ الحروب، لكنها لم تحسم الخلافات القائمة بينهم، مما أدى إلى انقسامها إلى مجموعتين: بلغاريا وألبانيا من جهة وتركيا واليونان ويوغسلافيا ورومانيا من جهة أخرى^(٤٤).

شهدت سنة ١٩٣٣ نشاطات وفعاليات دبلوماسية كبيرة في البلقان. وقامت الحكومة التركية بدور كبير في تلك النشاطات. وكانت اليونان أول دولة بلقانية أبرمت معها اتفاقاً في ١٤ أيلول ١٩٣٣ سمي بـ (ميثاق الصداقة الودي) Cordial Friendship Pact^(٤٥). أكدت المادة الأولى منه على الضمان المتبادل للحدود التركية-اليونانية المشتركة، في حين أكدت المادة الثانية على تشاور الطرفين حول القضايا الدولية التي تحظى باهتمامهما من أجل ضمان خطة عمل مشتركة تؤكد سياسة الصداقة والتفاهم والتعاون بينها^(٤٦). وبموجب المادة الثالثة فقد اتفقا من حيث المبدأ على أن يكون أي منهما مخولاً للحديث عنهما في المؤتمرات الدولية التي يكون التمثيل فيها محدوداً لحماية مصالحهما المشتركة^(٤٧).



لاقي هذا الحلف ردود أفعال سلبية من جانب بلغاريا، ولا سيما ما يتعلق بالمادة الأولى منه. وانعكست تلك الردود سلباً داخل تركيا سواء ما يتعلق بتعليقات صحفها أو ظهور أصوات مناوئة لبلغاريا. وبهدف إزالة مخاوف وشكوك البلغار زار عصمت باشا ووزير خارجيته آراس صوفيا في ٢٠ أيلول. وأقترح على الجانب البلغاري انضمام بلاده إلى ذلك الميثاق، لكن الحكومة البلغارية رفضت ذلك الاقتراح. ومع ذلك فإن الطرفين التركي واليوناني اتفقا على تمديد معاهدة الصداقة والحياد والتحكيم المبرمة بين دولتيهما سنة ١٩٣٠ لخمس سنوات أخرى^(٤٨).

وأعقب ذلك وبالضبط في تشرين الأول ١٩٣٣ عقد سلسلة من اللقاءات الثنائية بين مسئول دول البلقان أسفرت عن توقيع معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء والتحكيم التركية-الرومانية في ١٧ من الشهر نفسه^(٤٩). ومهدت لعقد مؤتمر بلقاني رابع في سالونيكـا Salonica باليونان في (٥-١١ تشرين الثاني ١٩٣٣). وتوصلت الأطراف المشاركة إلى قناعة بأنه ليس من الممكن حل قضايا البلقان عن طريق عقد مؤتمرات غير رسمية^(٥٠). كما أبدى الوفد البلغاري استعداده الموافقة على المعاهدة البلقانية وفق مقررات مؤتمر بوخارست التي تضمنت تشجيع التقارب بين دول البلقان وحل كافة الخلافات السياسية والاقتصادية والمالية فيما بينها، لكن مع بعض التحفظات فيما يخص حماية الأقليات^(٥١).

شهدت الأشهر اللاحقة زيارات متبادلة قام بها المسؤولون في دول البلقان وحدث تقارب فيما بينها عن طريق عقد معاهدات ثنائية تتعلق بالصداقة والحياد والتحكيم، باستثناء بلغاريا التي أصرت على ضرورة إعادة



النظر في معاهدة نوبي، رغم المساعي التركية الهادفة إلى إقناعها في الانضمام إلى تلك المعاهدات^(٥٢). أخيراً توجت المساعي التركية في التوصل إلى مشروع معاهدة في كانون الثاني ١٩٣٤ بين الدول البلقانية الأربع: تركيا، اليونان، رومانيا ويوغسلافيا والتي تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى في ٤ شباط من السنة نفسها في اجتماع حضره وزراء خارجية تلك الدول في بلغراد^(٥٣). وأعقبها إجراء مراسيم التوقيع النهائي على المعاهدة من قبل وزراء خارجية تلك الدول أيضاً في أثنين في ٩ شباط^(٥٤). تضمنت تلك المعاهدة ثلاث بنود وهي:

- ١_ ضمان الدول الأربع بشكل مشترك أمن كافة حدود البلقان.
 - ٢_ تعهد هذه الدول بالتشاور في ما بينها بشأن الإجراءات التي يجب اتخاذها في حالة الطوارئ التي لها تأثير سلبي على مصالحها كما حددتها المعاهدة. وعدم الإقدام على أي عمل سياسي ضد أي دولة بلقانية غير موقعة على المعاهدة دون مشاورات ومناقشات مستفيضة بين الدول الموقعة على المعاهدة^(٥٥).
 - ٣_ تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند المصادقة عليها. ويبقى موضوع الانضمام إليها مفتوحاً أمام دول البلقان الأخرى^(٥٦).
- أُحق بالمعاهدة بروتوكول سري لم يعلن عن بنوده إلا بعد مضي بضع أسابيع. وحدد البروتوكول الذي تضمن ثمانية بنود التزام تلك الدول في التعاون في ما بينها في مواجهة أي اعتداء خارجي قد تتعرض له. ومعاينة الطرف العضو في المعاهدة في حال قيامه بعمل عدواني ضد أي دولة أخرى. وإن المعاهدة لم تكن موجهة ضد أي دول أخرى. وأكدت



الأطراف المتعاقدة على الحفاظ على "الوضع الإقليمي الراهن". كما حدد البروتوكول مفعول المعاهدة بسنتين قابلة للتجديد خمس سنوات أخرى وكذلك سبع سنوات أخرى في حال عدم إلغائها قبل المدة المقررة^(٥٧).

صادقت الدول البلقانية الأربع على المعاهدة بشكلها النهائي في تموز ١٩٣٤^(٥٨). ولا بد من الإشارة هنا إن إصرار تلك الدول في تشكيل حلف البلقان والمصادقة عليه يعزى إلى تسنم أدولف هتلر مستشارية الرايخ الألماني الثالث في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣. والإفصاح من خلال خطبه وتصريحاته بعدم الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات التي أنهت الحرب العالمية الأولى رسمياً، لا بل التوسع شرقي أوروبا باعتبارها (مجالاً حيويًا) لألمانيا من جهة^(٥٩). فضلاً عن الخطاب الذي ألقاه موسوليني في ١٣ آذار ١٩٣٤ الذي أعلن فيه عن مطامعه في أفريقيا وآسيا من جهة أخرى^(٦٠).

ردود أفعال دول البلقان والدول الكبرى من حلف البلقان:

تباينت ردود أفعال دول البلقان من ذلك الحلف كلاً حسب أهدافها وإستراتيجيتها، وكذلك الدول الكبرى، نظراً لمصالحها ومطامعها الإستراتيجية التوسعية.

فبالنسبة لتركيا والتي بادرت إلى إقامة هذا الترتيب الأمني في منطقة البلقان فقد عبّر ساستها عن جدية وصدق تمسكهم ببنود تلك المعاهدة والالتزام في الدفاع عنها بكل الأساليب. ففي الجلسة الافتتاحية للمجلس الوطني التركي الكبير في ١ تشرين الثاني ١٩٣٤ ألقى مصطفى كمال أتاتورك رئيس الجمهورية خطاباً تطرق فيه إلى سياسة تركيا الخارجية ومما



قاله بصدد المعاهدة: ((إن معاهدة البلقان أعطت لدول البلقان الاحترام وأضافت لهم مقام خاص لدى بعضهم البعض وهذا بحد ذاته يعد وثيقة مباركة. فهذه المعاهدة أوضحت بشكل جلي قيمة وحقيقة المحافظة على حدود دول البلقان من قبل كل الأطراف الموقعة عليها))^(٦١).

أما الصحف التركية، وبخاصة التي كانت تنطق بلسان الجمهورية التركية (حاكميتي مليي Hakimiyet-i Milli) مثلاً فإنها أظهرت بهجتها لذلك الحلف، لكنها في الوقت نفسه أظهرت أسفها أيضاً لعدم انضمام بلغاريا إليه رغم الجهود الدبلوماسية التركية^(٦٢). وإمتدح يونس نادي صاحب جريدة جمهوريت Cumhuriyet دور تركيا في قيام حلف البلقان الذي نال ثقة وجميل وعرقان دول البلقان الأخرى. ومما قاله أيضاً: ((إن نقطة البداية لحلف البلقان هي الاتفاق الودي الذي تم بين تركيا واليونان [١٩٣٣] والذي سوف لن يُنسى. إن التعاون الذي كان بين البلدين ابتداءً بعد حالات من الاقتتال الدموي. وإنه سيكون مدعاةً لكي يطلق عليه تسمية المعجزة في التاريخ))^(٦٣).

وبالنسبة لبلغاريا فعلى الرغم من المساعي الحثيثة من جانب الساسة الأتراك التي كانت تصب في العمل على إقناع الحكومة البلغارية للانضمام إلى حلف البلقان، لكنها كانت دون جدوى، نظراً لتمسك تلك الحكومة بإعادة النظر في معاهدات السلام التي أنهت الحرب العالمية الأولى، وبخاصة معاهدة نويي^(٦٤)، كذلك تأثير ايطاليا على الحكومة البلغارية لضرورة إعادة النظر بـ((الوضع الراهن)) في منطقة البلقان لجعلها منطقة غير مستقرة وموحدة لتحقيق أطماعها التوسعية هناك^(٦٥). كما أن بعض الأحزاب



السياسية والجمعيات البلغارية ومنها (جمعية الصداقة البلغارية-الصربية) كانت هي الأخرى تطالب بنفس ذلك المطلب، لا سيما ما يتعلق بتعديل الحدود البلغارية من جهاتها الثلاث (يوغسلافيا، تركيا، اليونان). وبناءً على ذلك فإنها نظمت عدة مظاهرات ضد اليونان وتركيا، وكان من أكبرها تلك التي نظمتها ضد تركيا قرب بلدة سيفلينكراد سابقاً (مصطفى باشا لاحقاً) الواقعة قرب المثلث الحدودي التركي البلغاري اليوناني في تراقيا الشرقية، مما دفع بالحكومة التركية إلى تقديم مذكرة احتجاج إلى نظيرتها البلغارية التي اضطرت إلى عزل والي البلدة المذكورة، الذي سمح بتنظيم تلك المظاهرة إرضاءً للحكومة التركية^(٦٦).

وفيما يتعلق بردود أفعال الصحف البلغارية ومنها زورا Zora، نوفو فريم Novo Vreme، راديكال Radical، زاريا Zariya، صوفيا Sefia، مكدونيسكا برافدا Makedonska Pravda وغيرها، فإنها واصلت الكتابة ضد الحلف والتي كانت دائماً تعتقد بأنه موجهاً ضد بلغاريا^(٦٧).

أما من جانب اليونان فإن المعارضة السياسية فيها بزعامة فنزيلوس تحفظت على أحد بنود المعاهدة قبل تمريرها في البرلمان اليوناني الخاص بالدفاع عن أي دولة عضو في الحلف في حالة تعرضها إلى عدوان خارجي. وذكرت تلك المعارضة أن اليونان سوف لن تكون ملزمة بدخول الحرب ضد أي دولة كبرى وإنما ضد أي دولة بلقانية فقط وبتعبير آخر أنه إذا ما قامت إيطاليا وألمانيا بمهاجمة يوغسلافيا، وإذا ما دخلت بلغاريا الحرب إلى جانب كلتا الدولتين فإن اليونان لن ترغب بالإنجرار إلى تلك الحرب، بل تلتزم بتعهداتها في معاهدة الحلف فيما يتعلق بموقفها هذا ضد



بلغاريا فقط^(٦٨). كما أيدت الصحف الموالية لفرنيلوس ذلك الموقف، وواصلت معارضتها للحلف، ومن هذه الصحف، اميرشن كيركس Imerission Kyrix أليفثرون فيما Eleftheron Vima، باتريس Patris، نيوس كوزموس Neos Kosmos^(٦٩).

وفيما يتعلق بمواقف الدول الكبرى من قيام الحلف فإنها هي الأخرى قد تباينت، فبالنسبة لإيطاليا كان لديها بعض التحفظات بشأن تأكيد الحلف على ((الوضع الراهن))، ولأن الحلف يمثل نجاحاً لليونان^(٧٠). لذا تابعت الحكومة التركية عن كثب ذلك الموقف من خلال سفارتها في روما. وحاولت إزالة أية حالة من حالات القلق بشأن الحلف، لكن دون جدوى^(٧١). كذلك بالنسبة للصحافة الإيطالية فإنها قابلت الحلف ببرود^(٧٢). ويمكن تفسير ذلك إلى أن الحلف سيكون عائناً بوجه الأطماع الإيطالية في منطقة البلقان وشرقي البحر المتوسط.

أما ألمانيا فإنها هي الأخرى كان موقفها سلبياً من قيام حلف البلقان. وطلب النازيون من الملك البلغاري بوريس أن لا يتخلى عن الجبهة المنادية بتعديل ((الوضع الراهن))^(٧٣)، نظراً لما فقدته بلغاريا من أراضٍ بموجب معاهدات السلام بعد الحرب العالمية الأولى منعتها من الوصول إلى بحر إيجه. كما أن الصحافة الألمانية عكست من خلال مقالاتها وجهة نظر الحكومة النازية، وحاولت التقليل من أهمية المبادئ التي أستاذت عليها الحلف^(٧٤). في حين أن الحكومة الفرنسية أظهرت تأييدها المطلق للحلف. وأكدت أن مثل هكذا حلف سيعمل على تقوية "الوضع الراهن"^(٧٥). علماً أن تلك الحكومة كانت اقترحت على دول البلقان سنة ١٩٢٥ بعقد معاهدات



تحكيمية ثنائية فيما بينها كخطوة أولى للتوصل إلى معاهدة سلام شاملة في منطقة البلقان^(٧٦).

وفيما يتعلق بموقف الحكومة البريطانية فإنها أيضاً رحبت بالحلف من حيث المبدأ، لكنها في الوقت نفسه كانت تساورها بعض الشكوك وحالات القلق بشأن مستقبل الحلف والمنطقة بسبب عدم انضمام بلغاريا إليه^(٧٧). وبمعنى آخر أن تلك الحكومة كانت معارضة لمفهوم تعديل ((الوضع الراهن)) طوال السنوات ما بين الحربين العالميتين. وكانت مهمة جداً في حلف البلقان ودعمته بشكل غير مباشر من خلال ما نشرته المجلة الأسبوعية Weekend Review في ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٣، وكذلك من خلال الأعمدة التي ظهرت في صحيفتي يورك شاير Yorkshire وليفربول Liverpool، فضلاً عن المقالات التي ظهرت في صحيفة مانجستر كارديان Manchester Guardian التي كانت الأكثر انتشاراً وفاعلية في ذلك الوقت^(٧٨). وقدمت الصحيفة في ١٢ كانون الثاني ١٩٣٤ ملاحظات كثيفة وبارزة بشأن الموضوع. وأعطت تقييماً لحلف البلقان من وجهة نظر إيطاليا وبلغاريا في ٢ شباط من تلك السنة وبالشكل الآتي:

((سواء كان الأمر جيداً أم رديئاً، فإن إيطاليا ملزمة بمبدأ تعديل الوضع الراهن في وسط أوروبا وفي البلقان. وتعدده إيطاليا الوسيلة الأنسب لتحقيق الحماية والسيطرة على المنطقة... من جانب آخر حظيت بلغاريا بالتشجيع من جانب إيطاليا وبلغاريا اللتان كانتا لهما الأسباب الخاصة من أجل عدم تحقيق السلام في البلقان، وفي عدم الارتباط بهذا الحلف... إن الحلف هو نجاح لا سيما بالنسبة إلى اليونان، بسبب أن بلغاريا كان عليها



التفاوض فقط مع اليونان للوصول إلى بحر إيجه في السابق، لكنها الآن ستجد دولاً أربع تمثل حاجزاً في وجه ذلك البحر [بحر إيجه] ^(٧٩).

أما الاتحاد السوفيتي فكان هو الآخر مهتماً بشؤون منطقة البلقان، نظراً لقربه من هذه المنطقة وخلافاته الحدودية مع رومانيا بشأن بسارابيا Bessarabia، لذا فإن وزارة الخارجية التركية كانت على اتصال دائم مع السفارة السوفيتية في أنقرة بشأن جهودها الحثيثة لإقامة ترتيب أمني في تلك المنطقة من خلال الاتصال بكافة الأطراف المعنية. وطالبت الحكومة السوفيتية من خلال البرقية التي أرسلتها إلى نظيرتها التركية عبر السفارة التركية في موسكو في ٤ كانون الثاني ١٩٣٤ توضيح نقطتين رئيسيتين، أولهما: تتعلق بشأن الشكل النهائي لمشروع حلف البلقان، وثانيهما: شددت على عدم إلحاق الحلف أي ضرر بالصدقة القائمة بين الاتحاد السوفيتي وتركيا. ووافقت تركيا على هذين المطلبين من خلال البرقية التي أرسلتها إلى سفارتها في موسكو بعد مرور أربع أيام تضمنت بنود الحلف والبروتوكول السري الملحق به. وأكدت فيها عن الأهمية القصوى التي تبذلها في سبيل التوصل إلى إتفاق نهائي مع دول البلقان الذي هو ضروري ليس فقط لأمن تركيا، بل أيضاً لأمن الاتحاد السوفيتي فيما يتعلق بالمضائق ^(٨٠).

كان للحكومة السوفيتية تحفظ بشأن ما تضمنه أحد بنود البروتوكول السري والمتعلق بتعاون دول الحلف في حالة تعرض أي منها إلى اعتداء خارجي. فطلبت من الحكومة التركية ضرورة التمسك بمعاهدة الصداقة والحياد المبرمة بينهما في كانون الأول ١٩٢٥ والتي جددت سنة ١٩٢٩،



والتزام الحياد في حالة نشوب حرب بين الاتحاد السوفيتي ورومانيا^(٨١). واستجابت الحكومة التركية للمطلب السوفيتي. وهكذا عندما أُعلن عن تشكيل حلف البلقان فإن الحكومة السوفيتية تلقت ذلك النبأ بارتياح بالغ وعدته دعامة رئيسة للحفاظ على السلام في جنوب شرق أوروبا^(٨٢). وبعد أن تطرقنا إلى موضوع الحلف وأهدافه والموقف الدولي منه لا من الإشارة إلى أهم التشكيلات التي انبثقت منه وأسباب تفككه.

المجالس المنبثقة من حلف البلقان وأسباب تفككه:

اجتمع وزراء خارجية دول الحلف لأول مرة في أنقرة في ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٤. وعقدوا سلسلة من الاجتماعات استمرت حتى ٣ تشرين الثاني تمخض عنها انبثاق مجلس دائمي للحلف البلقاني مؤلف من وزراء خارجية الدول الأربع^(٨٣)، الذي بدوره شكل مجالس ولجان أخرى وهي:

المجلس الاقتصادي الاستشاري.

مجلس رؤساء أركان حرب الجيوش البلقانية.

لجنة مديري البنوك المركزية لدول البلقان.

لجنة مندوبي غرف التجارة للدول البلقانية.

اللجنة البحرية لدول البلقان.

المؤتمر الطبي البلقاني.

لجنة تبادل الأخبار بين دول البلقان^(٨٤).



أكد المجلس ألدائمي لحلف البلقان في تلك الاجتماعات على ضرورة التزام الحياد في أي حرب تقع خارج حدود دول الحلف. والعمل على تطوير علاقات هذه الدول مع غيرها من دول البلقان^(٨٥).

وتجدر الإشارة أن المجلس ألدائمي عقد سلسلة من الاجتماعات الدورية منذ نشأته وحتى قبيل تفكك الحلف في مختلف عواصم دول الحلف. فخلال ١٥-١٧ شباط ١٩٣٧ عقد المجلس عدة اجتماعات في أثينا برئاسة المسيو ستوباد نويج وزير خارجية اليونان تطرق فيها إلى مستجدات الوضع السياسي الأوربي، والسياسة التي يجب أن تتبعها دول الحلف إزاء ذلك. وأكد على ضرورة اجتماع رؤساء أركان حرب الدول البلقانية في أواخر أيار من السنة نفسها في أنقرة. وأجمع على أن حلف البلقان الذي مرّ عليه أربع سنوات أصبح قوياً إلى حد يمكن التعويل عليه كعامل من عوامل السلم الأساسية لا في البلقان فقط بل في أوروبا أيضاً. وأظهر ارتياحه لاتفاقية الصداقة وعدم الاعتداء البلغارية-اليوغسلافية المبرمة في كانون الثاني ١٩٣٧ وعدّها دليلاً جديداً لقوة الحلف^(٨٦).

ومن خلال الاجتماعات الأخرى التي عقدها مجلس الحلف في أثينا أيضاً في آذار ١٩٣٨، فإنه نشر بلاغاً رسمياً في خاتمة تلك الاجتماعات أظهر فيه موقف دول البلقان الموحد من القضايا السياسية العالمية. ووصف الحلف بأنه دعامة من دعائم السلم القوية بشكل عام ومن العوامل الرئيسية في استتباب الأمن والسلم في منطقة البلقان بشكل خاص. كما أظهر إخلاصه واحترامه لميثاق عصبة الأمم. وبيّن سياسة دول الحلف في حوض البحر المتوسط والتي تصب في التفاهم والتعاون مع الدول الكبرى ذات



العلاقة في البحر نفسه أي (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا)^(٨٧). ومن المآخذ على ذلك المجلس القرار الذي إتخذه بشأن الاحتلال الإيطالي للحبشة (أثيوبيا) سنة ١٩٣٦ في تأييده للاحتلال^(٨٨).

ويعد اجتماع مجلس الحلف في أواسط شباط ١٩٣٩ في بخارست أول اجتماع تعقده دول الحلف بعد الأزمة الأوربية في أيلول ١٩٣٨ والمتمثلة بالاجتياح الألماني للنمسا ومن ثم ضمها إلى ألمانيا^(٨٩). وناشد من خلال شكري سراج أوغلو Sukru Saracoglu وزير خارجية تركيا (تشرين الثاني ١٩٣٨-تموز ١٩٤٢) حكومات دول الحلف ضرورة عقد معاهدة (دفاعية هجومية) تضم كافة دول البلقان لتشكيل جبهة موحدة تقف بوجه أي اعتداء خارجي قد تتعرض له تلك الدول، لكن البلاغ الرسمي الذي صدر إثر انتهاء الاجتماع لم يشر إلى شيء من هذا القبيل، وإنما اكتفى باستعراض الحوادث الأخيرة التي شهدتها الساحة الأوربية، ورأى بأنها لا تخل بحلف البلقان ولا بهدفه الذي أنشئ من أجله وهو تحقيق السلم والحفاظ على "الوضع الراهن"^(٩٠).

أما المجلس الاقتصادي لحلف البلقان فكان الهدف من تشكيله تقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول الحلف، وإصلاح طرق المواصلات فيما بينها، واستحداث مصرف بلقاني في الدول الأجنبية، والاهتمام بالسياحة بشكل عام^(٩١).

عقد المجلس الاقتصادي جلسته الأولى في كانون الثاني ١٩٣٥ في أثينا. ومن خلال الكلمة الافتتاحية التي ألقاها ماكسيموس وزير خارجية



اليونان أكد على أهمية التعاون بين دول البلقان عامة وعلى تقوية العلاقات الاقتصادية بين دول الحلف خاصة^(٩٢).

وفي الجلسة الافتتاحية للمجلس الاقتصادي في أثينا في أواسط آذار ١٩٣٧ حث ميتاكساس Metaxas رئيس وزراء اليونان حكومات الدول الأعضاء في الحلف أيضاً على ضرورة التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي ضمن نطاق الحلف، واتخاذ التدابير اللازمة لتأمين توسع التعاون بين دول البلقان من الناحية الاقتصادية والمالية. ووافق المجلس على المقترح الذي تقدمت به الحكومة الرومانية بتأسيس غرف التجارة الخاصة في الدول البلقانية لتسهيل مهمة الحكومات والأشخاص على حد سواء من أجل تقوية العلاقات الاقتصادية بين تلك الدول^(٩٣).

أما المجالس الأخرى المنبثقة عن الحلف فإنها عقدت سلسلة من الاجتماعات أيضاً لمعالجة المهام المختصة بها. فبالنسبة للجنة مديري البنوك المركزية لدول البلقان فإنها اهتمت بالأمور المالية والديون الخارجية. وأكدت على ضرورة العمل المشترك في بنك التأييدات الدولي والتمثيل في مجلس إدارته وتوحيد أساس عملتها. أما مجلس رؤساء أركان حرب الجيوش البلقانية فكانت مهمته التداول في الأمور العسكرية التي تخص دول الحلف واتخاذ الإجراءات اللازمة لصد أي اعتداء خارجي قد يقع على إحدى تلك الدول. وتوحيد أنواع الأسلحة والعتاد التي تستخدمه لتسهيل الحركات العسكرية عند الضرورة. وتبادل البعثات العسكرية للتدريب على الأصول الحربية المتبعة لدى جميع دول الحلف. وبالنسبة للجنة البحرية لدول البلقان



فإنها ناقشت في الاجتماعات التي عقدتها الأمور البحرية والملاحية. وأكدت على ضرورة تبادل الخبرات الملاحية بين دول الحلف.

وبالنسبة للجنة تبادل الأخبار بين دول البلقان فإنها هي الأخرى عقدت عدة اجتماعات كان الهدف منها تبادل الأخبار بين دول الحلف وتشكيل جبهة إعلامية موحدة وتخفيض أجور البريد وغيره^(٩٤).

وفيما يتعلق بأسباب تفكك حلف البلقان فهي كثيرة وتكمن بما يأتي:

(١) عدم انضمام بلغاريا إلى الحلف والتي تتمتع بموقع متميز من حيث توسطها دول الحلف. وتسببها في عدم إمكانية التعاون الوثيق فيما بين دول الحلف^(٩٥). وفشل المساعي التركية الحثيثة خلال حزيران-تموز ١٩٣٩ في إقناع رومانيا في التخلي عن دوبروجة الجنوبية لبلغاريا بهدف إقناعها للانضمام إلى الحلف^(٩٦).

(٢) تضاد العلاقات التاريخية بين شعوب دول الحلف، أي بين الدولة العثمانية من جهة ودول البلقان من جهة أخرى. وبين جميع تلك الدول فيما يتعلق بمشاكل الحدود، وتحالف البعض منها مع الدول الكبرى ضد دول بلقانية أخرى^(٩٧).

(٣) عدم اعتراف الحكومة اليونانية الجديدة التي تسنمت السلطة في آب ١٩٣٦ برئاسة ميتاكساس بالبروتوكول السري الملحق بالحلف، وطرحت تفسيراً مفاده أن بنود الحلف لا تجبر اليونان على المشاركة في حرب مع أي دولة تقع خارج نطاق منطقة البلقان^(٩٨).

(٤) تزايد تأثير إيطاليا وألمانيا على المستويين السياسي والاقتصادي في دول البلقان منذ سنة ١٩٣٧. فبالنسبة لإيطاليا هي التي حثت يوغسلافيا على



توقيع اتفاقية تعاون وثيق مع بلغاريا في ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٧. وأعقبها اتفاقية يوغسلافية وإيطالية في ٢٥ آذار من السنة نفسها^(٩٩). وعدت هاتان الاتفاقيتان خروجاً على حلف البلقان واللذان هزتا أركانه. وكذلك المعاهدة التجارية المبرمة بين ألمانيا ورومانيا في آذار ١٩٣٩. فضلاً عن إقامة تعاون وثيق بين ألمانيا ويوغسلافيا^(١٠٠). وهذا يعني تقارب يوغسلافيا ورومانيا الدولتين العضويتين في حلف البلقان إلى دول محور روما-برلين، ومما زاد من تقاربهما إلى المحور ما شهدته الساحة الأوربية من تطورات خطيرة، منها ضم ألمانيا للنمسا في ١٣ آذار ١٩٣٨ وإقليم السويدية Sudetland في تشيكوسلوفاكيا في ٢٩ أيلول^(١٠١). واعتراف مؤتمر ميونخ Munich^(١٠٢) في ٣١ منه بذلك الضم مما يعني تخوف يوغسلافيا ورومانيا الدولتين الصغيرتين في ذلك الحلف من دول المحور من جهة، وتوجيه ضربة إلى الحلف البلقاني بسبب ذلك الاعتراف من جهة أخرى^(١٠٣).

٥) وفيما يتعلق بالدولتين الأخريين (تركيا واليونان) فإنهما مالتا إلى دول الحلفاء، نظراً لاستمرار تأزم الوضع في أوروبا أيضاً. فمثلاً أكملت ألمانيا احتلالها جميع أراضي تشيكوسلوفاكيا في ١٥ آذار ١٩٣٩. كما احتلت إيطاليا ألبانيا في ٧ نيسان. فتقربت تركيا من بريطانيا عن طريق إبرام البيان التركي-البريطاني في ١٢ أيار ١٩٣٩، وأعقبه البيان التركي-الفرنسي في ٢٣ حزيران وتوج ذلك بالاتفاق الثلاثي البريطاني-التركي-الفرنسي في ١٩ تشرين الأول من السنة نفسها والذي مثل تحالفاً بين الدول الثلاث ضد أي



عدوان خارجي محتمل^(١٠٤). أما بالنسبة لليونان فإنها تحالفت مع بريطانيا وضد دول المحور^(١٠٥).

ورغم الجهود التركية لضمان استمرار الحلف واعتراف اينونو رئيس وزرائها بوجود اختلافات في وجهات نظر دول الحلف بشأن علاقاتها الجديدة مع الدول الكبرى، ووجوب احترام ذلك وبكل رحابة صدر، لكن الانقسام حدث بين دول الحلف بحيث كان من الصعوبة توحيدها مرة أخرى والوقوف بوجه دول المحور التي اكتسحت دول البلقان الواحدة تلو الأخرى. وهكذا عدّ الاجتماع الذي عقده مجلس الحلف في بلغراد في ٢ نيسان ١٩٤٠ بأنه الاجتماع الأخير^(١٠٦). وفي أعقاب السيطرة الألمانية التامة على جميع دول البلقان في سنة ١٩٤١ أصبح الحلف شيئاً من الماضي^(١٠٧).

إن عدم استطاعة دول الحلف الوقوف بوجه الدول الكبرى للدفاع عن حدودها يذكرنا هذا بتعليق أحد المراقبين منذ قيام الحلف بما يأتي: ((إن الحلف البلقاني هو حلف دول صغيرة يجمعها هدف واحد، هو ضمان حدودها ضد دول صغيرة وضعيفة. ويبدو أن دول الحلف نسيت تماماً أن عليها أن تحمي حدودها من عدوان دول كبيرة ضارية))^(١٠٨).

إن التحسن الذي طرأ على علاقات تركيا مع دول البلقان منذ تشكيل الحلف كان يقابلها تحسناً أكثر في علاقاتها مع اليونان على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

تطور العلاقات التركية-اليونانية:



شهدت العلاقات التركية-اليونانية تطوراً ملحوظاً بعد التوقيع على حلف البلقان من خلال موقف اليونان من القضايا التركية وكذلك الزيارات المتبادلة لمسؤولي الدولتين وبأعلى المستويات. فبالنسبة لقضية المضائق التركية (مضيقي البوسفور والدردينيل) فعندما طالبت تركيا سنة ١٩٣٥ بإعادة النظر في نظام المضائق بموجب معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ فإن دول الحلف وبضمنها اليونان ساندتها في ذلك المسعى^(١٠٩). كذلك عندما عقد المؤتمر الخاص بتتفيح تلك المعاهدة في حزيران ١٩٣٦ في مونترو Montreux بسويسرا فإن اليونان ساندتها أيضاً من خلال مندوبها في المؤتمر نيكولاس بوليتس Nicolas Politis الذي اختير نائباً لرئيس المؤتمر، وكذلك أغندس Aghnides الذي اختير سكرتيراً عاماً للمؤتمر^(١١٠). وفي كانون الأول ١٩٣٦ زار قسم من قطعات الأسطول التركي ميناء فالر اليوناني، وبهذه المناسبة ألقى الاميرال اليوناني خطاباً أمام حشد من الناس أكد فيه على قوة الصداقة التركية-اليونانية واستعداده على أن يضع أسطول دولته تحت أمره القائد البحري التركي بدون قيد أو شرط كلما دعت الضرورة إلى ذلك^(١١١) وأعقب ذلك زيارة آراس وزير خارجية تركيا أثينا في شباط ١٩٣٧ والتقى ب(ميتاكساس) رئيس وزراء اليونان وناقش الطرفان آخر المستجدات السياسية على الساحة الأوربية، وما تضمنته زيارة آراس لإيطاليا قبل توجهه إلى أثينا من قبيل حث الحكومة الإيطالية على التقرب من حلف البلقان ودعمه، استناداً إلى العلاقات السياسية التي تربطها مع يوغسلافيا واليونان والعلاقات الاقتصادية والتجارية مع رومانيا. وبمناسبة تلك الزيارة



نشرت الصحافة التركية واليونانية مقالات أظهرت فيها المستوى الذي بلغته العلاقات بين الدولتين^(١١٢).

وبهدف وضع حد للتفكك الذي أصاب حلف البلقان أوائل سنة ١٩٣٧ بسبب الاتفاقية الثنائية التي كانت أبرمتها يوغسلافيا مع كل من بلغاريا وإيطاليا، زار عصمت اينونو رئيس وزراء تركيا وأراس وزير خارجيته في آذار ١٩٣٧ عواصم دول الحلف وبضمنها أثينا. وعندما التقى اينونو بنظيره اليوناني سلمه رسالة من أتاتورك ومما جاء فيها: ((إن حدود الحلفاء في حلف البلقان هي حدود واحدة. هؤلاء الذين يطمعون في هذه الحدود سوف يواجهون لهيب الشمس الحارقة، إنني أوصي بتجنب ذلك، إن القوى التي تدافع عن حدودنا هي قوة واحدة وغير قابلة للتجزئة)).^(١١٣)

ورداً على تلك الزيارة زار ميتاكساس أنقرة في ١٨ تشرين الأول ١٩٣٧ استمرت خمسة أيام كان الهدف منها تقوية علاقات الصداقة والتحالف التي تسود الدولتين، حتى أن الصحف التركية وصفت تلك العلاقات بأنها لكل الأجيال^(١١٤). وبعد مرور يوم واحد على انتهاء الزيارة وصل إلى أنقرة رئيس أركان حرب الجيش اليوناني للمشاركة في الذكرى السنوية الرابعة عشر لإعلان الجمهورية التركية^(١١٥).

تمخض عن هذه الزيارات المتبادلة ليس تقوية العلاقات السياسية بين الدولتين فحسب، بل كانت تمهيداً للتوصل إلى تحالف عسكري ثنائي بينهما يضاف إلى تحالفهما ضمن حلف البلقان. ففي شباط ١٩٣٨ ومن خلال الزيارة التي قام بها ميتاكساس إلى أنقرة وقع مع آراس بالأحرف الأولى على الحلف الثنائي^(١١٦). وتم التوقيع عليه بشكله النهائي في ٢٧ نيسان في أثينا



من قبل جلال بايار Bayar رئيس وزراء تركيا (١٩٣٧-١٩٣٩) ونظيره اليوناني ميتاكساس. نص الحلف على أنه في حالة تعرض إحدى الدولتين إلى اعتداء خارجي فإن على الدولة الأخرى الوقوف إلى جانبها والدفاع عنها حتى لو تطلب استخدام القوة لصد الاعتداء عليها. وأكد الحفاظ على الوضع الراهن في منطقة البلقان^(١١٧). وتعهد الطرفان المتحالفان أيضاً محاربة المعارضة والدعايات التي تستهدف الإخلال بالأمن وقلب نظام حكم الطرف الآخر. ويكون الحلف نافذ المفعول لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد عشر سنوات أخرى في حالة عدم تقديم أحد الطرفين طلباً لإلغائه قبل سنة من نفاذ مفعوله^(١١٨). وصادق المجلس الوطني التركي الكبير في ١ حزيران ١٩٣٨ على هذا الحلف^(١١٩).

والسؤال هنا هل التزم الطرفان المتعاقدان بنصوص هذا الحلف، ولا سيما ما يتعلق منها الدفاع عن الطرف الآخر عند تعرضه لأي اعتداء خارجي؟ والمقصود هنا تركيا بسبب تعرض اليونان لهجوم من القوات الإيطالية في ٢٨ تشرين الأول ١٩٤٠، إذ أنها اتصلت عن تعهداتها ولم ترسل أي مساعدات عسكرية إليها أو تعلن الحرب على إيطاليا والتزمت جانب الصمت ووقفت على الحياد^(١٢٠). واستهدفت من وراء ذلك إبعاد ألمانيا من المشاركة في الحرب في منطقة البلقان من جهة، ومنع بلغاريا من توجيه ضربة لليونان من الخلف فتبقى بذلك القوات التركية في تراقيا مجبرة على دخولها الحرب إلى جانب اليونان عند تعرضها لأي هجوم بلغاري^(١٢١). وفي سبيل حفاظ تركيا على موقفها المحايد فإنها أجرت مفاوضات مع بلغاريا وتمخض عنها إصدار البيان المشترك في ١٧ شباط



١٩٤١، استدرجت تركيا من خلاله بلغاريا في توضيح سياستها الصريحة في منطقة البلقان ومنعها من الاعتداء على اليونان. وتعهدت بلغاريا أيضاً بمنع مرور القوات الألمانية إلى اليونان عبر أراضيها^(١٢٢). علماً أن تركيا حافظت على ذلك الموقف حتى قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية، كونها لم ترغب المشاركة في أي حرب ما لم تتعرض أراضيها لعدوان خارجي. وهكذا حافظت على سلامة حدودها وأراضيها رغم اقتراب نيران تلك الحرب من حدودها ورغم تعهداتها السابقة مع دول الحلفاء من خلال الإتفاق الثلاثي ومع دول البلقان بموجب بنود حلف البلقان وأخيراً مع اليونان طبقاً للحلف المبرم معها.

أما العلاقات الاقتصادية التركية-اليونانية فإنها كانت بسيطة، نظراً لأن كلتا الدولتين كانتا زراعتين وإن صناعتها كانت ناشئة. وما تضمنته معاهدة ١٠ حزيران ١٩٣٠ فإنه يمثل انطلاقة من أجل إقامة علاقات اقتصادية وتجارية متطورة بينهما، حيث منحت حقوقاً مناسبة لليونانيين القاطنين في تركيا، منها حرية الإقامة والمتاجرة وإنشاء الشركات المساهمة واستيراد وتصدير السلع وإعفائهم من عدد من الرسوم والضرائب^(١٢٣)

وفي تشرين الأول ١٩٣٤ هاجمت بعض من الصحف اليونانية المعارضة الحكومة اليونانية برئاسة المسيو جالدريس بسبب القانون الذي طبقته الحكومة التركية بشأن حماية أصحاب الحرف الصغيرة وكان أغلبهم من الأتراك، مما إضطر المئات من اليونانيين المقيمين في تركيا اللجوء إلى اليونان، وكذلك اتهمت تلك الحكومة بالتهاون وعدم الاهتمام بمصالح اليونانيين في تركيا، وعدت إجراء الحكومة التركية بأنه مخالف لمعاهدة ١٠



حزيران ١٩٣٠ ولا يتفق أيضاً مع نصوص معاهدة لوزان ١٩٢٣^(١٢٤). لكن ما توصل إليه الجانبان التركي واليوناني في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٤ وضع حداً لهجوم الصحافة اليونانية، حيث أبرمت معاهدة تجارية نصت على الاستيراد والتصدير المنظم الذي لا يلحق الضرر بالمنتجات التركية، وكذلك أكدت على التبادل الصناعي المثمر بين الدولتين. ووقع على المعاهدة جلال بايار وزير الاقتصاد التركي ونعمان منمجي أوغلو N.Menemenci oglu السكرتير العام لوزارة الخارجية التركية (١٩٣٣-١٩٣٧) وبسمزوغلو وزير الاقتصاد اليوناني^(١٢٥).

وبالنسبة لحجم التبادل التجاري بين الدولتين فلا تتوفر إحصائيات خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين، علماً أن أهم ما كانت تصدره تركيا من بضائع إلى اليونان هي الحنطة والماشية وبالمقابل كانت تستورد الغزول القطنية والأصباغ من اليونان^(١٢٦).

الخاتمة:

اتسمت العلاقات التركية-اليونانية منذ القرن الخامس عشر بطابع العداء بسبب خضوع القسطنطينية عاصمة الدولة البيزنطية ومن ثم منطقة البلقان وبضمنها اليونان للسيطرة العثمانية. وظلت العلاقات متوترة بين الدولتين حتى بعد حصول اليونان على استقلالها في عشرينات القرن التاسع عشر، ثم احتلال القوات اليونانية المناطق الغربية من الأناضول خلال السنوات ١٩١٩-١٩٢٢ إلى ان تمكنت قوات الحركة الوطنية التركية من طرد تلك القوات وتحقيق الانتصار النهائي. وعلى أثر ذلك اضطرت



حكومات دول الوفاق إلى عقد مؤتمر دولي للصلح في لوزان بسويسرا (١٩٢٢-١٩٢٣) لحسم جميع المشاكل مع حكومة أنقرة بقيادة مصطفى كمال باشا. وكانت مشكلة تبادل السكان والتعويضات ما بين تركيا واليونان من المشاكل التي لم تحسم في ذلك المؤتمر واستمرت طيلة عقد العشرينات من القرن العشرين. وما تم التوصل إليه في تشرين الأول ١٩٣٠ بين تركيا واليونان فإنه يمثل نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة في العلاقات بين الدولتين، حيث فتحت تسوية الخلافات فيما بينهما الطريق إلى حلف البلقان سنة ١٩٣٤، إذ كانت تركيا تعمل من أجل وحدة منطقة البلقان والتي كانت تراها بمثابة الدرع الحصين ضد أي عدو متوقع، وبخاصة إيطاليا ومطامعها في غرب تركيا والبلقان والاتحاد السوفيتي ومطامعه في منطقة المضائق. وهكذا اتفقت مصالح الدول المنضمة إلى الحلف في المحافظة على السلم وعلى الوضع الراهن في منطقة البلقان، وبخاصة بعد التهديدات الإيطالية والألمانية بالتوسع في جنوب شرق أوروبا.

وعلى الرغم من أن الحلف لم يدم طويلاً بسبب المشاكل التي واجهته خلال مرحلة تشكيله، لكنه قوى أواصر الصداقة والمودة بين تركيا ودول البلقان بشكل عام وتركيا واليونان بشكل خاص، حيث شهدت العلاقات بين الدولتين تحسناً ملحوظاً رغم ظهور بوادر تفكك الحلف. ووصلت تلك العلاقات ذروتها سنة ١٩٣٨ عن طريق إبرام تحالف عسكري. وإن أهم ما تضمنه من بنود هو التزامهما الوقوف إلى جانب الطرف الذي يتعرض لعدوان خارجي حتى لو تطلب ذلك استخدام القوة، وتجدر الإشارة أن تركيا

العلاقات التركية اليونانية د. حنا عزو بهنان [٩٣]



لم تلتزم بذلك التحالف ولا حتى بينود حلف البلقان في الدفاع عن اليونان
عندما احتلت أراضيها من قبل القوات الإيطالية.



Turkish Greek Relations (1930-1941)

Dr. Hanna Aygo Behnan

*Assist prof., Head, Historical & Cultural Dept, Regional Studies
Center*

Mosul Of University

Abstract:

The Relations between two states during the 1930s witnessed abandonment after a break off continued for many centuries as the leaders adopted foreign policies based on surpassing differences between them, and for peace, stability to be prevalent not in Balkan area but all over the world, that was included in the agreement signed by the two states in 1930, also the Balkan Entente that constituted in 1934 from four states (Turkey, Greece, Yugoslavia and Rumania).

The Relations between Turkey and Greece reached the top by making military alliance in 1938, the political and economic relations also improved, although, the Balkan Entente disassembled.



الهوامش:

(^١) عصمت برهان الدين عبد القادر، العلاقات التركية-اليونانية ١٨٢١-١٩٩٧، مجلة أوراق تركية معاصرة، العدد ١٥، خريف ٢٠٠٠، مركز الدراسات التركية سابقاً [الإقليمية لاحقاً] جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص ٢٥.

(^٢) للتفاصيل عن الثورة اليونانية ينظر: هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية (المرحلة الأولى ١٧٧٤-١٨٥٦)، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠، ص ص ٨٩-١٢٦.

(^٣) للتفاصيل عن مؤتمر برلين وما تمخض عنه من نتائج ينظر: محسن حمزة حسن حسين، الأزمة البلقانية ١٨٧٥-١٨٧٨ (دراسة في السياسة العثمانية والدبلوماسية الأوربية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، كانون الثاني ٢٠٠١، ص ص ٢٣٦-٢٤٥.

(^٤) عبد القادر، المصدر السابق، ص ص ٢٦-٢٧.

(^٥) توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٠، ص ص ٤١٢-٤١٦.

(^٦) صلاح محمد نصر وكمال الدين الحناوي، الشرق الأوسط في مهب الرياح، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، مطبعة الشيكشي، القاهرة، ١٩٥١، ص ص ٢٠٣-٢٠٤.

(^٧) المصدر نفسه، ص ص ٢٠٣-٢٠٤.

(^٨) حنا عزو بهنان، التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩-١٩٢٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، أيلول ١٩٨٩، ص ص ٤٢-٤٥.

(^٩) Kilic, Op. Cit, p' 51

(^{١٠}) للتفاصيل عن الحركة الوطنية التركية (الحركة الكمالية) وحرب الاستقلال ينظر: بهنان، التطورات السياسية، ص ص ٤٢-٧٤، ٨٦-١١٤.

(^{١١}) J.A.S. Grenville, The major International Treaties (1914-1973), A History and guide with texts, London, 1974. pp. 79-80.

(^{١٢}) Altemur Kilic, Turkey and the World, Washington, Public Affairs Press, 1959, pp. 50-51.

(^{١٣}) Edward Reginald VERE-HODGE, Turkish Foreign Policy (1918-1948), Imprimerie Franco-Suisse, Ambilly-Annemasse, 1950, p. 55.

(^{١٤}) Mehmet Gonlubol ve Cem Sar, 1919-1938 Yilari Arasinda Turk Dis Politikasi de: Mehmet Genlubol, Cem Sar, Sukru Esmer, Olaylarla Turk Dis Politikasi (1919-1973), Cilt.1, Besinci Baski, Basın ve yayın yuksek Okulu Basimevi, Ankara, 1982, s, 68.



- (١٥) روي مكريديس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة الدكتور حسن صعب، دار الكتاب العربي ومؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت-نيويورك، ١٩٦٦، ص ٥٨٠.
- (16) VERE-HODGE, Op. Cit, p. 56.
- (17) Gonlubol ve Sar, A. G. E, s. 68.
- (18) Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, The Rise of Modern Turkey (1808-1975), Vol:2, New York, Cambridge Univ. Press, 1987, p. 292.
- (١٩) إبراهيم خليل أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا في: إبراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص ١٦٣.
- (٢٠) حسن علي خضير العبيدي، السياسة التركية تجاه اليونان ١٩٤٥-١٩٧٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٢، ص ٣٣.
- (21) Gonlubol ve Sar, A. G. E, s. 69.
- (22) Kilic, Op. Cit, p. 51.
- (٢٣) معاهدة نويي: وقعت في ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٩ في قرية نويي القريبة من باريس بين بلغاريا من جهة ودول الوفاق المنتصرة في الحرب العالمية الأولى من جهة أخرى. وبموجبها تنازلت بلغاريا المهزومة في تلك الحرب عن جزء من تراقيا لصالح اليونان وتركيا، وكذلك عن مناطق أخرى ليوغسلافيا وعن مقاطعة دبروجة الجنوبية لصالح رومانيا. لمزيد من التفاصيل ينظر:
- Walter Consuelo Langsam, The World since 1914, 4th edition, New York, 1940, pp. 126-127.
- (24) Shaw & Shaw, Op. Cit, vol:2, p.292.
- (25) Bestami S. Bylgyc, Greek Foreign Policy Towards Turkey 1928-1930: From Animosity to Amity, Turkish Review of Balkan Studies, Annual 2006, 11, Istanbul, 2006, p. 32.
- (26) Ibid., p. 33.
- (27) Ibid., p. 33.
- (٢٨) عبد شاطر عبد الرحمن المعماري، سياسة تركيا الإقليمية بين الحربين العالميتين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، نيسان ١٩٩٥، ص ٩٢.
- (29) Gonlubol ve Sar, A. G. E, s. 69.
- (٣٠) المعماري، المصدر السابق، ص ٩٢.
- (31) Bylgys, Op. Cit, pp. 35-37.
- (32) Gonlubol ve Sar, A. G. E, s. 70.
- (33) Bylguc, Op. Cit, p. 37.
- (34) Gonlubol ve Sar, A. G. E, ss, 70-71
- (35) A. e, s. 71.



(٣٦) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة في تشرين الأول ١٩٣٠ إلى وزارة الخارجية في بغداد في: صبحي ناظم توفيق، الميثاق البلقاني ومعاهدة موننترو في وثائق الممثلات العراقية في تركيا (١٩٣٠-١٩٥٧)، السلسلة الوثائقية رقم ٦، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٣٢-٣٣.

(٣٧) مجموعة من الباحثين السوفيت، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة الدكتور هاشم صالح التكريتي، منشورات مكتبة الفكر والتوعية في الاتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية، ٢٠٠٧، ص ١٧٣.

(٣٨) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، ج ٢، دار المكشوف، بغداد، ١٩٦٤، ص ١٨٠.

(39) Gonlubol ve Sar, A. G. E, s. 72.

(40) Kilic, Op. Cit, p. 50.

(41) Ibid., p. 50.

(42) Ibid., p. 51.

(٤٣) مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص ص ١٧٣-١٧٤.

(٤٤) للتفاصيل عن المؤتمرات البلقانية ينظر:

Turkkaya Ataov, Turkish Foreign Policy: 1923-1938 in: Turk Yiligi, The Turkish Yearbook of International Relations 1961, Ankara, 1963, pp. 123-127.

(45) VERE-HODGE, Op. Cit. P. 94.

(46) Gonlubol ve Sar, A. G. E, ss. 105-106.

(47) Ataov, Op. Cit, p. 125.

(48) Gonlubol ve Sar, A. G. E, s. 106.

(٤٩) المعماري، المصدر السابق، ص ١٠٥.

(50) Gonlubol ve Sar, A. G. E, s. 105.

(٥١) المعماري، المصدر السابق، ص ١٠٥، ١٠٨.

(٥٢) للتفاصيل عن المعاهدات الثنائية التي أبرمتها دول البلقان ينظر: المصدر نفسه، ص ص ١٠٨-١٠٩.

(53) Gonlubol ve Sar, A. G. E, s. 107.

(٥٤) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة المؤرخ في ١١ شباط ١٩٣٤ إلى وزارة الخارجية العراقية في بغداد، المصدر السابق، ص ص ٣٧-٣٨.

(55) Kilic, Op. Cit, p. 52.

(56) Hikmet Oksuz, The Reflection of the Balkan Pact in Turkish and European Public Opinion, Turkish Review of Balkan Studies, Op. Cit. p. 157.



- (٥٧) المعماري، المصدر السابق، ص ص ١١٣-١١٤.
- (٥٨) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في بغداد، وثيقة رقم ٢٣، تموز ١٩٣٤، المصدر السابق، ص ٤٣.
- (٥٩) المصدر نفسه، ص ٧.
- (٦٠) لنشوفسكي، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٨١.
- (61) **Gonlubol ve Sar, A. G. E, s. 109.**
- (٦١) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في بغداد، وثيقة رقم ٣٤ في ١١ شباط ١٩٣٤ في: توفيق، المصدر السابق، ص ٣٨.
- (63) **Oksuz, Op.Cit, p. 157.**
- (٦٤) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في بغداد، وثيقة رقم ٣٤ في ١١ شباط ١٩٣٤ في: توفيق، المصدر السابق، ص ص ٤٠-٤٢.
- (65) **Oksuz, Op. Cit, p. 158.**
- (٦٦) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في بغداد، رقم الوثيقة ٣٤ في ١١ شباط ١٩٣٤ في: توفيق، المصدر السابق، ص ص ٤٠-٤٢.
- (67) **Oksuz, Op. Cit, p. 154.**
- (68) **Ibid., pp. 153-154.**
- (69) **Ibid., p. 154.**
- (70) **Ibid., p. 158.**
- (71) **Ibid., p. 155.**
- (72) **Gonlubol ve Sar, A. G. E, s. 107.**
- (٧٣) المعماري، المصدر السابق، ص ١١٦.
- (٧٤) المصدر نفسه، ص ١١٦: **Gonlubol ve Sar, A. G. E, s. 107.**
- (75) **Oksuz, Op. Cit, p. 151.**
- (٧٦) المعماري، المصدر السابق، ص ١١٧.
- (77) **Oksuz, Op. Cit, p. 151.**
- (78) **Ibid., p. 158.**
- (79) **Quoted in: Ibid., p. 158.**
- (80) **Ibid., p. 156.**



(81) Ibid., pp. 152-153.

- (٨٢) المعماري، المصدر السابق، ص ١١٧.
- (٨٣) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في بغداد، رقم الوثيقة ١٥ في ٧ تشرين الثاني ١٩٣٤ في: توفيق، المصدر السابق، ص ص ٤٩-٥٠.
- (٨٤) المصدر نفسه، ص ١٢.
- (٨٥) المصدر نفسه، ص ٥١.
- (٨٦) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية، رقم الوثيقة ٢٤ في ٢٥ آذار ١٩٣٧ في: توفيق، المصدر السابق، ص ص ٩٥-٩٧.
- (٨٧) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية، رقم الوثيقة ٢ في ٢٧ نيسان ١٩٣٨ في: المصدر نفسه، ص ص ١١٣-١١٤.
- (٨٨) المصدر نفسه، ص ١١٤.
- (٨٩) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية، رقم الوثيقة ٨٩ في ١ آذار ١٩٣٩ في: المصدر نفسه، ص ١٣٠.
- (٩٠) المصدر نفسه، ص ص ١٣٠-١٣١.
- (٩١) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية، رقم الوثيقة ١٥ في ٧ تشرين الثاني ١٩٣٤ في: المصدر نفسه، ص ٥١.
- (٩٢) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة لشهر كانون الثاني ١٩٣٥ إلى وزارة الخارجية العراقية في: المصدر نفسه، ص ٥٧.
- (٩٣) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة لأشهر آذار ونيسان ومايس ١٩٣٧ إلى وزارة الخارجية العراقية في: المصدر نفسه، ص ١٠١.
- (٩٤) للتفاصيل عن اجتماعات تلك المجالس واللجان ينظر: تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة لشهر تشرين الثاني ١٩٣٦، ص ص ٨٣-٨٤؛ وشهر كانون الأول ١٩٣٦، ص ص ٨٧-٨٨؛ وشهر تموز ١٩٣٨؛ ص ١٢٢؛ وشهر آب ١٩٣٨، ص ١٢٥، وشهر تشرين الأول ١٩٣٨، ص ١٢٨ في: المصدر نفسه.
- (٩٥) المصدر نفسه، ص ١٤.

John Parker M.P., & Charles Smith, Modern Turkey, London, 1942, p.

(96) 199.

(97) Oksuz, Op. Cit, p. 166.

(٩٨) مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص ٢١٢.



(99) Oksuz, Op. Cit, pp. 166-167.

(100) مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص ٢١٣.

(101) للتفاصيل عن التوسع الألماني في النمسا وتشيكوسلوفاكيا ينظر: ونستون تشرشل، مذكرات تشرشل، ج ١، منشورات مكتبة المنار، بغداد، د. ت، ص ص ٤٤ - ٥٦.

(102) Oksuz, Op. Cit, pp. 169-170.

وتجدر الإشارة أن مؤتمر ميونخ عقد في ألمانيا خلال يومي (٢٩-٣٠ أيلول ١٩٣٨) ضم كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، كان الهدف منه إقناع المستشار الألماني أدولف هتلر في الجنوح إلى الحل السلمي فيما يتعلق بمحاولة ضمه إقليم السويدت الناطق بالألمانية. وبعد مناقشات طويلة تقرر تسليم الأقليم إلى ألمانيا بموجب معاهدة ميونخ في ٣٠ أيلول تجنباً لأندلاع حرب عالمية جديدة. ينظر: أي. جي. بي، تيلر، الحرب العالمية الثانية، تاريخ مصور، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧، ص ٦١.

(103) مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص ٢١٣.

(104) للتفاصيل عن ذلك ينظر: حنا عزو بهنان، العلاقات البريطانية-التركية ١٩٣٦-١٩٣٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص ص ١٠٥-١٤٢.

(105) توفيق، المصدر السابق، ص ١٤.

(106) Gonlubol ve Sar, A. G. E, ss. 110-111.

(107) Oksuz, Op. Cit, p. 170.

(108) نقلاً عن مكريديس: المصدر السابق، ص ٥٨١.

(109) مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص ٢١٣؛

Gonlubol ve Sar, A. G. E, s. 109.

(110) بهنان، العلاقات البريطانية-التركية، ص ٥٥.

(111) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة لشهر كانون الأول ١٩٣٦ إلى وزارة الخارجية العراقية في: توفيق، المصدر السابق، ص ٨٦.

(112) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة لشهري كانون الثاني وشباط ١٩٣٧ إلى وزارة الخارجية العراقية في: المصدر نفسه، ص ص ٩٠-٩٢.

(113) Oksuz, Op. Cit, p. 167.

(114) المعماري، المصدر السابق، ص ١٤١.

(115) المصدر نفسه، ص ١٤١.



(١١٦) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة لشهري شباط ومارت ١٩٣٨ إلى وزارة الخارجية العراقية في: توفيق، المصدر السابق، ص ١١٣، ١١٥.

(117) Oksuz, Op. Cit, pp. 168-169.

(١١٨) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة لشهري شباط ومارت ١٩٣٨ في: توفيق، المصدر السابق، ص ١١٥.

(١١٩) المعماري، المصدر السابق، ص ١٤٢؛ Oksuz, Op. Cit, p. 169

(١٢٠) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة لشهر تشرين الأول ١٩٤٠ إلى وزارة الخارجية العراقية في: توفيق، المصدر السابق، ص ١٨٠؛ مذكرات فرانز فون بابن، ترجمة فاروق الحريري، ج ٢، منشورات مكتبة التحرير، بغداد، ١٩٨٥، ص ٦٥٧.

(١٢١) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة لشهر تشرين الثاني ١٩٤٠ في: توفيق، المصدر السابق، ص ٢٠٤.

(١٢٢) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة لشهري شباط وآذار ١٩٤١، المصدر نفسه، ص ص ٢٢٠-٢٢٤.

(١٢٣) مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص ص ٤٤٦-٤٤٧.

(١٢٤) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة لشهر تشرين الأول ١٩٣٤ إلى وزارة الخارجية العراقية في: توفيق، المصدر السابق، ص ص ٤٧-٤٨.

(١٢٥) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة لشهر تشرين الثاني ١٩٣٤ إلى وزارة الخارجية العراقية في: المصدر نفسه، ص ٥٥.

(126) Parker & Smith, Op. Cit, p. 142.